

كل التفاصيل عن الزيادة في الأجر والمتحدة لأعوان وعمال «ستاغ»

- كتلة الأجر لسنة 2010 دون أعباء اجتماعية والمضبوطة بـ 863.199 مليون دينار.
- يحدّد الحجم الجملي المخصص للزيادة بتطبيق نسبة الزيادة المشار إليها أعلاه على قاعدة كتلة الأجر آنفة الذكر، وتبعاً لذلك يكون مقدار هذا الحجم المالي المقرّ اعتماده للزيادة بعنوان سنة 2011 (200.8 مليون دينار) باعتماد قاعدة الجبر (arrondissement).
- 2 - تمنع للأعوان الخاضعين للنظام الأساسي الخاص زيادة في الأجر السلمي الشهي بعنوان سنة 2011 حسب الترتيب التالي:
 - التربيع في القيمة الحالية للأجر السلمي بمعدل 6,10 %
 - لا تقل الزيادة في الأجر السلمي عن 37 ديناراً للعون الواحد
 - يسري مفعول هذه الزيادة انطلاقاً من غرة ماي 2011 وتدمج هذه الزيادة في سلم الأجر حسب الجدول المصاحب.كما يتم في هذا الصدد اعتماد قاعدة الجبر البسيط (arrondissement simple) لوحدة الدينار وذلك حسب التمثي التالي:
- جبر مبلغ الزيادة في الدينار الأعلى مباشرة (arrondissement au dinar supérieur) في صورة الحصول على مبلغ يعادل أو يفوق 500 مليم بعد الدينار.
- جبر مبلغ الزيادة في الدينار الأدنى مباشرة (arrondissement au dinar inférieur) في صورة الحصول على مبلغ يقل عن 500 مليم.
- 3 - يخصّص المبلغ المالي المتبقى والمحدد بـ 98 ألف دينار للتربيع في منحة الصحراء، يسري مفعول الزيادة في هذه المنحة ابتداء من غرة ماي 2011.
- 4 - لا يمكن اقرار أي زيادة في الأجر لها انعكاس مالي خلال فترة تطبيق هذا الاتفاق.

* تونس - «الشروق»: أمضى الاتحاد العام التونسي للشغل على اتفاق جديد يهم الزيادة في أجر أعوان وعمال وأطارات الشركة التونسية للكهرباء والغاز (ستاغ) وقد أمضى الاتفاق المولدي الجنوبي عضو المركبة النقابية وساسي بالضياف كاتب عام جامعة الكهرباء والغاز ومحمد رضا بن مصباح الرئيس المدير العام لشركة الكهرباء والغاز.

«الشروق» تنشر تفاصيل محضر الاتفاق.

متابعة سفيان الأسود

في نطاق المفاوضات الاجتماعية للزيادات في الأجر بعنوان سنة 2011 الرامية لتحسين الوضع المادي والاجتماعي للأعوان، وعملاً بمحضر الاتفاق المشترك بين الحكومة المؤقتة والاتحاد العام التونسي للشغل حول الزيادات العامة في الأجر بعنوان سنة 2011، انعقدت سلسلة من الاجتماعات بين الادارة العامة للشركة التونسية للكهرباء والغاز والجامعة العامة للكهرباء والغاز خصّصت لتدارس مختلف الاقتراحات.

بعاً لذلك، وتأكيداً على ضرورة المحافظة على مصالح كافة الأطراف في إطار التوفيق بين التوازنات المالية للشركة، وتحفيز الأعوان لتشجيعهم على مزيد البذل والعطاء للرفع من الانتاجية الجمليّة للمؤسسة وذلك لكسب التحديات والرهانات الحالية والمستقبلية، ولتحسين القدرة الشرائية للعون، اتفق الطرفان على ما يلي:

- 1 - الحجم الجملي للزيادات في الأجر: تطبيقاً لمحضر الاتفاق المشترك المشار إليه أعلاه، يحدّد المقدار المالي المخصص للزيادة استناداً للعناصر التالية:
 - نسبة الزيادة: تم اعتماد معدل نسبة الزيادة السنوية المقرّرة خلال الثلاثية الفارطة والمحددة بـ 4,06 %